

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة الحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها.

أولا: المؤسسة والوظيفة المالية

1- مفهوم المؤسسة:

رغم اختلاف التعريفات يتفق كل الباحثين والكتاب على أن المؤسسة الاقتصادية هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، والتعريف التالي الذي قدمه ناصر دادى عدون يلخص مختلف ما قدمه الكتاب لمفهوم المؤسسة الاقتصادية " المؤسسة الاقتصادية هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج و/أو تبادل سلع و/أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه هذا التنظيم، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه.¹"

تتخذ المؤسسات الاقتصادية أشكالاً مختلفة ومتعددة منها: وحدة حرفية تقليدية، أو متجر خاص، أو شركة إنتاجية أو مصرف، أو شركة متعددة الجنسيات... الخ. لهذا وردت مجموعة من التصنيفات للمؤسسات حسب مجموعة من المعايير تتمثل في المعيار القانوني والمعيار الاقتصادي ومعيار الحجم. ما يلاحظ هو أن المؤسسات الاقتصادية مهما كان شكلها القانوني أو حجمها الاقتصادي فهي تتضمن مجموعة من الوظائف تسمح لها بتسيير وتنمية موجوداتها، من بين تلك الوظائف نجد الوظيفة المالية التي تسمح بتسيير التدفقات المالية المختلفة للمؤسسة.

2- الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تقديم خدمات دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المتنوعة لها. فأي مؤسسة مهما كان شكلها وحجمها عليها أن تمارس وظيفة تسيير الأموال التي تهتم بإدارة مصادر الأموال في المؤسسة واستخداماتها فيها، وبالتالي فإن الوظيفة المالية تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة أو ما يسمى بالتسيير المالي.

¹ ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998، ص 11

1-2- مفهوم الوظيفة المالية: تعتبر الإدارة المالية جزءاً من الإدارة الشاملة للمؤسسة، و يناط بها عادة مسؤولية إدارة أمورها المالية بالتنسيق مع الوظائف الأخرى للإدارة، و أهم ما تتولاه الإدارة المالية هو التخطيط لتوفير الأموال بالكميات الكافية في المواعيد المناسبة و بالتكاليف المقبولة لغايات الاستثمار القادر على تحقيق العائد المناسب، بالإضافة إلى تولي الرقابة على استخدامات الأموال ومصادرها. إذا الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية تعبر عن: "مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، وتتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسؤولون الماليون من وضع خطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بتوظيف مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي".¹

2-2- أهمية وإطار الوظيفة المالية: تكمن أهمية الوظيفة المالية في البحث عن مصادر الأموال اللازمة بالنسبة إلى المؤسسة وفي إطار محيطها المالي بالكمية والتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بأحسن طريقة تحقيق أغراض المؤسسة.

أ- **التخطيط المالي / تقدير الاحتياجات المالية:** تتضمن هذه الوظيفة قيام المسير المالي بالتعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة الطويلة والقصيرة الأجل و ذلك في ضوء خططها للمستقبل والتزاماتها الحالية، مستعينا في ذلك بالموازنات النقدية التقديرية.

ب- **القرارات الاستثمارية / إدارة الموجودات:** تشمل هذه الوظيفة جميع القرارات الخاصة باستثمار الأموال في مختلف أنواع موجودات المؤسسة. فبعد قيام الإدارة المالية بتحديد احتياجاتها المالية المتوقعة وتحديد مصادر الحصول عليها سواء داخلية أو خارجية، يتوجب على المسي المالي أن يتأكد من أن الموارد المتاحة قد وجهت لأفضل استخدام اقتصادي داخل المؤسسة تبحث تحقق أكبر الفوائد و المنافع الممكنة .

ت- **القرارات التمويلية / التمويل:** تشمل هذه الوظيفة جميع القرارات المتعلقة بتقييم أثر استعمال مختلف أنواع التمويل، فبعد تعرف الإدارة المالية على احتياجاتها من الأموال، تبدأ البحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة هذه الاحتياجات. عندما تحدد الإدارة المالية المصدر الذي ستلجأ إليه لتمويل احتياجاتها، يجب عليها أن تراعي الملاءمة بين طبيعة المصدر و طبيعة الاستخدام و أن تهتم أيضا بالكلفة والزمن كل ذلك في إطار هدفها العام وهو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة.

¹ زغيب مليكة بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص6

ث- الرقابة المالية: يجب أن يرافق عملية وضع الخطط المالية وجود نظام رقابة جيد يمكن الإدارة المالية من مقارنة الأداء الفعلي مع المتوقع لكي يتم تعرف الانحرافات أهميتها و تقضي أسباب حدوثها ثم إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات .

ج- قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين و الأرباح التي سيتم توزيعها، كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني. هذا وترتبط قرارات التوزيع ارتباطا قويا بالقرارات التمويلية، لان الأرباح غير الموزعة تعتبر من بين أهم مصادر التمويل بالإضافة إلى ميزتها في زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.

ثانيا: ماهية التحليل المالي

قبل التطرق لمفهوم التحليل المالي (المعروف أيضا باسم التشخيص المالي أو تحليل البيانات المالية أو التحليل المحاسبي أو تحليل المالية) تجدر الإشارة هنا لتوضيح بعض المصطلحات المتعلقة به، فهناك خلط ومزج بين مفهوم التسيير المالي والتحليل " التشخيص " المالي. من المؤكد أن المصطلحين لها علاقة مباشرة مع الوظيفة المالية للمؤسسة، غير أن التسيير المالي عبارة عن نظام فرعي من أنظمة التسيير المختلفة داخل المؤسسة (الانتاج، التسويق، الموارد البشرية ... الخ) يتولى مجموعة من المهام أهمها ضمان التفاعل الايجابي مع عناصر المحيط المالي. أما التحليل المالي يعبر عن عملية تشخيص للوضع المالية للمؤسسة لسنوات سابقة مما يسمح لنا بالحكم على نشاط المؤسسة الحالي وتوقع شروط النشاط المستقبلي للمؤسسة. و بهذا يعد التحليل المالي أداة من أدوات التسيير المالي .

التسيير المالي عبارة عن مجال من مجالات علوم التسيير يهتم بالجوانب المالية للمؤسسة الاقتصادية يسعى إلى تحقيق و تطبيق مختلف الأهداف و المخططات المالية باستخدام مجموعة من الأدوات و الطرق والأساليب والتقنيات أهمها التحليل المالي والذي يعبر عن العمليات المنظمة التي تسعى لمعالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما .

1- مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي في أبسط تعريفاته يعبر عن عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية تهدف الى إعادة ترتيب وتلخيص المعلومات المتأتية من المحاسبة المالية و التحليلية (محاسبة التكاليف) بغرض الحصول على معلومات جديدة قابلة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير المالي للمؤسسة.

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بمخرجات الوظيفة المحاسبية، فهو عملية فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة محددة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم معلومات تستفيد منها المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات.

2- أهمية التحليل المالي

- يمكن تحديد أهمية القيام بتحليل البيانات المالية للمؤسسة في النقاط التالية¹:
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية, وتشغيلها من ناحية أخرى.
 - الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
 - التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
 - المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
 - مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
 - مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
 - إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

3- أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي في إطار عملية مرتبة ومنهجية إلى²:

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.

4- مجالات التحليل المالي

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، SME Financial، ط 01، رام الله، فلسطين، ص 03

² خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص 47 - 48

يستعمل التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها¹:

4-1: التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم . وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل

4-2: التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم وسندات الشركات، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

4-3: تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما . ففي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبه .

4-4: تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أداؤها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

4-5: التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع .

¹ شبيب شوف، التحليل المالي الحديث، دار زهران للنشر، الأردن، ط 01، ص ص 198 199

5- الجهات المستفيدة من التحليل المالي

1-5: المستثمرون: يهتم المستثمرون بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي :

- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها .
- الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا .
- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبية التي اتخذها هذا الهيكل .
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها .
- إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.

2-5: إدارة المؤسسة: يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة:

- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة .
- تقييم فاعلية الرقابة .
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات .
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- التخطيط للمستقبل .

3-5- الدائنون: يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، و يتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

- سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير .

- هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخدامها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل .
- التعرف على مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل معا .
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية .
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .
- التدفقات النقدية و مدى انتظامها و كفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة .

4-5- العاملون في المؤسسة: يهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي و ذلك لسببين أساسيين هما:

- تعزيز شعور الانتماء و الشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

5-5- المصالح الحكومية : يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة

الأولى، و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها .
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .
- مراقبة الأسعار و غايات إحصائية.

ثالثا: متطلبات إجراء التحليل المالي

1- عوامل جودة التحليل المالي

تعتمد جودة التحليل المالي ومدى الوثوق في بيانات التحليل المالي على العوامل التالية - :

- كمية وكيفية البيانات المتاحة للمحلل
- الغرض من التحليل ودرجة التفاصيل المطلوب من المحلل الوصول لها.
- الأهداف التي يحددها المحلل ووجهة نظره.
- خبرة المحلل ومدى قدرته على التحليل المطلوب بشمولية ودقة ووضوح .

2- خطوات التحليل المالي

تتطلب عملية التحليل المالي العديد من الأمور كحساب النسب المالية وتفسير مدلولها وذلك بتحديد معنى ومفهوم هذا المؤشر بالنسبة للمؤسسة وما موقف المؤسسة منه، وهل هو في صالح المؤسسة أم لا ؟ أي يجب أن يتم الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل هذه النسبة مرتفعة أم منخفضة أم هي في المستوى الطبيعي ؟
- هل هذه النسبة في صالح المؤسسة ؟

- تتطلب عملية التحليل المالي اتباع مجموعة من الخطوات المحددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله أهمها:
- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي أم تريد إجراء تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك. فمثلاً إن كان الهدف هو اتخاذ أحد البنوك قرار بمنح تسهيلات ائتمانية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل لأحد العملاء فسيكون التركيز على مدى قدرة العميل في الوفاء بالدين والالتزام بالسداد في وقت الاستحقاق ومدى تغطية الأصول المتداولة والتي يمكن تحويلها لسيولة سريعة في وقت التعثر والعائد من ذلك.
 - تحديد الفترات المطلوب عنها البيانات حيث أن التحليل المالي يجب أن يكون عن فترات زمنية متعددة بحد أدنى ثلاث سنوات حيث أن تحليل البيانات المالية عن سنة مالية واحدة لا يعطي مؤشر يد ولا يمكن الوثوق في نتائج التحليل والاعتماد عليها في تقييم المنشأة وتحديد قدراتها، ويجب مقارنة هذه البيانات عن فترات زمنية وذلك لرسم منحنى تطور المنشأة للحكم على قدرة المنشأة بدقة والتنبؤ باتجاه المنحنى في المستقبل بناءً على الاتجاه العام في السنوات السابقة.
 - بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فان كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي فان المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.
 - ثم ينتقل المحلل بعد ذلك إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعا بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.
 - هنا يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من اجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التحليل.
 - بعد الوصول إلى مؤشرات معينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات من اجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل.
 - ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل.

3 - طرق التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي مجموعة من الطرق تهدف الى وضع تقرير نهائي عن الوضعية المالية المفصلة والملخصة للمؤسس، يمكن أن نلخص هذه الطرق فيما يلي:¹

3-1: التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية

¹ اليباس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط01، 2006، ص ص 69-70

المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضع المالي ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د- تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

هـ- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

3-2: التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي أغلب الأحيان بالمؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط.

3-3: التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة.